

التطور التاريخي لمشكلة كركوك

م.م.: حسين صلاح مهدي الخرسان

جامعة بغداد / مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

Assistant Lecturer: Hussein Salah Mahdi Al-Kharsan

University of Baghdad / Center for Strategic and

International Studies

hussein.s@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٥/١٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٦/٣٠ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/١٠/٣٠

الملخص

يرجع تاريخ مدينة كركوك الى مايقارب الخمسة آلاف سنة , ان موقع المدينة الاستراتيجية وثرواتها الكبيرة جعل منها محط اطماع مما جعلها تعاني من نزاعات داخلية مستمرة الى يومنا هذا , وان سياسة التعريب التي انتهجها حزب البعث المنحل كانت في مقدمة المشاكل التي عانت منها المحافظة فضلا عن سياسة الانفصال لدى الاكراد والتي عمقت المشكلة فيها ولاسيما ان الاكراد اصبح لهم وضع خاص مستقل باقليم بعد العام ١٩٩١ فرضه الواقع الاممي واستمر ذلك الى مابعد ٢٠٠٣ , ان المحتل الامريكي كان على معرفة تامة بوضع وحساسية المحافظة منذ اللحظات الاولى لذا تعاملوا بسياسة التغاضي والاهمال المتعمد لجعل كركوك مشكلة مستديمة ونقطة ضعف في جسد العراق , استغلت الكثير من الجهات وضع المدينة المنقسم على صراعات اثنية وقومية فكانت تقوم بالتصعيد او التهدة حسب مقتضيات الحاجة بما يتلائم مع سياساتهم واهدافهم, لذ لا يمكن حل قضية كركوك بتغليب مصلحة طرف على حساب الاطراف الاخرى كذلك لا يمكن الزكون الى التسوية الذي مورس سابقا والذي سبب تعقيدات وتفاقم في حل المشكلة, لقد اظهرت الحلول الدستورية عجزها امام مشاكل كركوك التراكمية وهذا ما لمسناه في المادة ١٤٠ من الدستور

والتي اثبت الواقع استحالة تطبيقها وانها لا تتسجم مع تطلعات المكونات في كركوك حيث اصبحت في طي النسيان نتيجة التقادم الزمني صحيح ان قرار المحكمة الاتحادية في ٢٠١٩ اعادها الى الواجهة واعطاها غطاء قانوني لكنها لا تحضى باي قبول من قبل الاطراف المعنية في كركوك عدا الاكرا طبعا، اذا ان الحل الامثل لمشكلة كركوك هو اما باقامة اقليم كركوك المستقل المرتبط بالمركز واتاح الدستور لهم ذلك، او بتعديل الدستور وهذا امر صعب جدا، او بالجوء الى التوافق وهو الاقرب للتطبيق على ارض الواقع خصوصا بعد ان افرزت نتائج الانتخابات المحلية الاخيرة والتي جرت في ديسمبر من العام ٢٠٢٣ تقارب في عدد المقاعد بين الاكراد والعرب.

المقدمة:

تعد كركوك محافظة تاريخية ذات خصوصية وموقع جيوسياسي واقتصادي متميز اذ تحوي هذه المدينة العريقة على قوميات وطوائف متعددة اذ تعد هذه الخاصية والتي من المفترض ان تكون عامل قوة واستقرار لها لكن نتيجة التقلبات السياسية في العراق والسياسات الغير مسؤولة للنظام البائد تجاه هذه المدينة اصبحت في وضع معقد جدا، عاشت كركوك ظروف استثنائية ومعقدة بعد العام ٢٠٠٣ نتيجة وجود الاحتلال الامريكي وتعدد القوى المتصارعة عليها وسوء الادارة ووجود الفساد وعدم فاعلية الدستور في حل الازمات ذات الجذور التاريخية وخصوصا المادة ١٤٠ و التي عجزت عن حل مشاكل تراكمية تعود لعقود من الزمن فهذه المادة كانت ومازالت يعول عليها من قبل الاكراد لاعادة رسم خارطة كردستان والتي من خلالها تبء خطوات الانفصال واعلان الدولة الكردية، وفي الواقع ومن خلال التجربة نجد ان هذه المادة افرغت من محتواها وهي بعيدة كل البعد عن الواقع ومرفوضه من قبل بقية الاطراف في المحافظة لذا يستوجب ايجاد الحلول البديلة الناجعة ، ومما سبق اصبحت كركوك تشكل نقطة ضعف وقنبلة موقوته و من الممكن ان يتم استغلال الوضع الاوضاع فيها من قبل الفاعلين الرئيسيين في الداخل والخارج لتحقيق اهداف

سياسية وامنية وهذا من الممكن ان يؤدي في اي وقت الى ان تتطور الامور لتوجيه ضربة لخلخلة السياسي في البلاد وحسب مقتضيات المصالح السياسية لهذه الجماعات والدول، أن كركوك تمتلك سلاح النفط والغاز والموقع المهم وهذا يعطيها اهمية وتميز وبنفس الوقت يضعها تحت مجهر الطامعين والمغرضين فمن الضروري ايجاد وسائل قانونية وسياسية يمكن تطبيقها واقعيا من اجل حل المشكلة التي شهدتها وتشهدها هذه المدينة نتيجة سياسات رعناء قامت بها الانظمة السابقة وظروف سياسية وواقع شائك افرزه النظام العام بعد ٢٠٠٣ والقت بظلالها على المحافظة الى يومنا هذا اليوم، وهذا ماسنتاوله في هذا البحث.

اهداف البحث. تبيان اهمية مدينة كركوك الجيوسياسية، و مسارات الصراع السياسي فيها والسياسة الحكومية بعد العام ٢٠٠٣، ازاء المشكلة وسبل حل مشكلة كركوك من خلال استعراض الخيارات العملية والواقعية.

اشكالية البحث: تدور اشكالية البحث في جذور الصراع على المحافظة والذي يعود ببعده السياسي والقومي والمذهبي والاقتصادي على المحافظة الامر الذي يجعل اغلب اطراف الصراع امام معادلة صفرية اما خاسر او رابح، وهنا تكمن مشكلة البحث التي تجعل امكانية الحل عملية صعبة جدا.

فرضية البحث: ان مشكلة مدينة كركوك ليست وليدة العام ٢٠٠٣، بل هي حصيلة سياسات حكومية متعاقبة ومن ثم فان بقاء اسباب الصراع وسوء ادارة الملف من قبل الاطراف المتصارعة فانه ينذر ببقاء المشكلة، ويعيق اي جهد حكومي للحل

منهجية البحث: تقوم الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي.

هيكلية البحث: يتكون البحث من اربعة محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة

المحور الاول: كركوك التاريخ والاهمية الجيوسياسية

تعد محافظة كركوك من أقدم المدن الموجودة في العالم حيث يقدر عمر هذه المدينة بحوالي ٥٠٠٠ عام ونتيجة موقعها المميز بين عدة امبراطوريات حيث شهدت معارك ومنافسات للسيطرة عليها لقد تم بناء هذ المدينة من قبل اللولبيين (الخوريين) وهم

اقوام انت من ارمينيا و سكنوا شهرزور وزهار وما يؤكد إن هؤلاء الأقوام هم من بنوا كركوك هو عدم ورود أسم كركوك في الكتابات السومرية الأكديّة ضمن المدن التي شيدها الأكديين والسومريين والتي ثبتوا أسمائها على ألواحهم الطينية حيث أن النصوص المسمارية الأكديّة التي تم العثور عليها كانت تعرف بأسم أرابخا مدينة الألّهة في الالف الثاني والثالث قبل الميلاد وهو أحد الأسماء التي تدل على مدينة كركوك^(١)

وبعد مدة من الزمن تم الإستيلاء على أجزاء من هذه المدينة من قبل الكوتيين^(٢) إلى أن وقعت المدينة تحت سيطرتهم بإكملها وأختاروها مركزاً لحكمهم سنة (٢١٢٠-٢١١١) ق.م وحكم فيها إنشاء عشر ملكاً كوتياً^(٣)، ثم وقعت أرابخا بيد الملك العيلامي أبّن شاتوك (١١٥١-١١٥٦) ق. ب ثم عادت بجهود الملك الأشوري نيراري الثاني ومن ثم وقعت المدينة بيد الحكم الأخميني، إنتقلت السيطرة على هذه المدينة إلى المقدونيين ثم ال ساسان بقيادة ملكهم كسرى^(٤) في العهد الساساني حيث كان يطلق على المدينة أسم (كرخيني، كركيني)^(٥) وبعد توالي السيطرة عليها من قبل الإمبراطوريات والأقوام تمت السيطرة عليها من قبل البيغتنغيد^(٦)، وبعد ان وقعت المدينة تحت سيطرة المسلمون في معركة القادسية أصبحت أغلب المدن العراقية مدن إسلامية وكان ذلك بقيادة الصحابي سعد أبّن أبي وقاص وهاشم بن عتبة والأشعث بن قيس الكندي، اذ تم الإستيلاء على مدن داقوق وشهرزور^(٧)، أما بعد سيطرة الدولة العثمانية على العراق حيث تم تقسيمه إلى سبعة عشر سنجقاً (لواء) وكانت كركوك ضمن ولاية شهرزور وفي سنة ١٨٨٩م أصبحت كركوك جزء من ولاية الموصل^(٨)، لقد كانت اللغة السائدة في كركوك هي اللغة التركية وذلك نتاج طبيعي لما أفرزته السيطرة العثمانية على المدينة لأكثر من اربعة قرون و بعد إنهيار الأمبراطورية العثمانية تم توقيع معاهدة لوزان ١٩٢٣ ومعاهدة انقرة لعام ١٩٢٦ اذ بقيت كركوك مدينة تركمانية مرتبطة بالسلطة المركزية في بغداد وأعطت تركيا امتيازات نفطية واقتصادية فيها^(٩) تمتلك هذه المدينة موقعا جيوسياسي مميز حيث

تقع هذه المدينة التاريخية بين جبال زاكروس ونهري الزاب الصغير ودجلة وتحيطها سلسلة جبال حميرين ونهر سيروان (ديالى) على بعد ١٥٠ كم غرب الحدود مع إيران وتبعد عن شمال العاصمة بغداد حوالي ٢٥٠ كم^(٩)، تبلغ مساحة المحافظة الكلية ٩٦٧٩ كم^٢ حالياً وكانت تبلغ أكثر من ضعف هذه المساحة قبل عملية الإقطاع والتغيير الديمغرافي الذي مارسه النظام البعثي منذ لعام ١٩٦٨م وتظم المدينة أربعة أقضية (كركوك، داقوق، دبس، الحويجة) و ١٦ ناحية^(١٠)، لهذه المحافظة أهمية كبرى وخصائص تنفرد وتتميز عما سواها من المدن العراقية الأخرى فهي تمثل الجسر الرابط بين محافظات شمال العراق من جهة وبين محافظات وسطه وجنوبه من جهة أخرى، وتتميز بتنوع تضاريسها فقسم منها يقع في المنطقة الجبلية العالية التي يتراوح إرتفاعها ما بين (٢٠٠-١٠٠٠)م وفوق سطح البحر، مثل سلاسل جبال بازيان وقره داغ في الشمال الشرقي من المحافظة وتعتبر سهول كركوك والحويجة وداقوق من أعظم السهول وأوسعها وهذا التنوع أعطى للمحافظة خاصية طبيعية كذلك تتميز بأنهار قصيرة وموسمية مثل (خاصة صو، واق صو، داقوق صو) وتتميز بتنوع محاصيلها الزراعية صيفا وشتاء^(١١)

كانت المدينة تتميز منذ القدم بكونها مركزا تجاريا مهما بين شمال ووسط العراق وبين البلدان المجاورة مثل إيران وتركيا، تحتوي كركوك على مخزون نفطي هائل ومنذ اكتشاف النفط تضاعفت أهمية المدينة بعد اكتشاف تلك الحقول وعلى رأسها حقل بابا كركر وبابي حسن وكركوك^(١٢) حيث تنتج حوالي ٤٠٪ من انتاج النفط العراقي وكذلك تمتلك كركوك في حقولها النفطية ما يعادل ثلث احتياطي الغاز في العراق^(١٣) يوجد في كركوك مرقد ومعالم دينية واثرية جامع النبي دانيال وجامع العريان وكذلك عدد من المدارس التاريخية مثل مدرسة الشاه غازي ومدرسة الميدان ومعابد تاريخية مثل معبد مدينة نوزي وعدد من القلاع المهمة مثل قلعة كركوك كثيرة مما يجعلها واجهة دينية تستقطب الكثير من السياح^(١٤)، ان اكتشاف النفط كان سبب في تغييرات ديمغرافية مورست على المدينة سنتحدث عنها لاحقا.

المحور الثاني: الصراع السياسي في كركوك بعد تأسيس الدولة العراقية:

حدثت صراعات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على ولاية الموصل وكما هو معلوم أن ولاية الموصل كانت تضم عدة مدن ومن ضمنها كركوك حيث كان الصراع الدولي محتدماً و هو صراع على ثروات ومواقع هذه المدن لقد سعت الشركات الهولندية والبريطانية والأمريكية أن تكون سباقة في أن تضع موطئ قدم لها في هذه المناطق حيث وقعت الدولة العثمانية عقداً في حينها مع شركة حديد الأناضول للقيام بأعمال مسح وإستكشاف في المنطقة وأعطتها حقوق إستثمارية، وفي خضم إحتدام الصراع بين تلك الشركات الأوروبية فقد أتفقت هذه الشركات على إستبعاد الشركات الأمريكية والتي كانت تملكها مجموعة (إمريكان جيبستر كروب) ونتيجة التنافس الدولي والضغطات الأوروبية إنبثقت إلى العلن شركة النفط التركية والتي كانت تخضع لسيطرة البريطانيين وكان ذلك في عام ١٩١٢م وظل المسعى الأوروبي يبحث عن نفوذ أعمق في المنطقة خصوصاً بعد إكتشاف الحقول النفطية في العراق وعلى رأسها حقل بابا كركر الذي قلب الموازين راساً على عقب حيث قامت بريطانيا بتغيير موقفها من مؤيد لذهاب ولاية الموصل إلى تركيا إلى معارض حيث سعت من أجل إلحاقها بالمملكة العراقية التي كانت منتدبة عليها في حينها و في الوقت نفسه كانت الصناعات الحربية في تطور مستمر معتمد على النفط مما زاد من أهمية العراق بشكل عام ومن أهمية مدينة كركوك بشكل خاص^(١٥) كركوك كما هو معلوم تحتوي على تنوع إثني وعرقي تمتاز فيه على بقية المحافظات العراقية صحيح ان هذا التنوع له قيمة اجتماعية كبيرة ويعد مصدر قوة ظاهرياً طبعاً في حال تم إستغلال هذا التنوع وتوظيفه بشكل صحيح بما يخدم تطور وقوة المحافظة ولكن الوقائع التاريخية أشارت إلى غير ذلك فقد كانت هنالك محاولات وتطلعات سعى لها الاكراد من أجل الحصول على الإستقلال والإنفصال وضم هذه المدينة الغنية بالثروات الاجتماعية والطبيعية حيث وجدوا فيها المرتكز الرئيسي في مشروعهم الانفصالي ولقد سعوا إلى تقديم أدلتهم التاريخية وأحقيتهم وأسبقيتهم في كركوك، وفي المقابل

نجد أن التركمان ايضاً كانوا يقدمون أدلتهم على أنهم هم أصحاب الأرض لكن الفرق انهم لم يسعوا الى مشاريع انفصالية، وهناك بعض المصادر تؤكد أن كركوك قبل الإنتداب البريطاني على العراق كانت الغلبة فيها للتركمان مع وجود كردي لكن بدرجة أقل ويليهم العرب بالمرتبة الثالثة مع وجود أقليات أخرى كالمسيحية واليهودية، اذ تركز الوجود العربي في المناطق الشمال الغربي من المحافظة وكذلك في وسطها وأما الأكراد كان يتركزون في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية من المحافظة ، أما التركمان لم يكونوا محصورين في منطقة محددة بل توزعوا بمختلف أرجاء المحافظة^(١٦) ان موقع المدينة المميز فضلاً عن وجود الموارد الإقتصادية المتنوعة جعل من كركوك مركزاً للجذب السكاني لاسيما من قبل العرب في الوسط الجنوب كذلك لا ننسى التشجيع الحكومي الذي بدء باستقطابهم منذ الحقبة الملكية ولأسباب موضوعية كان أهمها هو أن النظام الملكي إستشعرت الخطر في حينها من الحلم الكردي بالإنفصال وأتخذ وسائل وقائية لكبح جماحهم الانفصالي عن طريق جذب العرب للعمل في الشركات النفطية والعمل بمشاريع حكومية متعددة حيث أفتتحت أول معمل للطابوق عام ١٩٢٢م في كركوك فضلاً عن وجود الفرقة الثالثة للجيش العراقي هناك حيث استقطب الكثير من العرب إلى تلك المدينة آنذاك والاهم هو الاستكشافات النفطية التي ساعدت على جلب الشركات النفطية حيث كان العمل فيها يعد بالنسبة للعرب وغيرهم نقلة نوعية كبيرة من الناحية الإقتصادية^(١٧) كما أطلقت الحكومة آنذاك مشروع الحويجة للري وتطوير الأراضي في كركوك والذي كان يراد منه تحقيق ثلاث أهداف هي:

أ- تحويل الأراضي المتروكة إلى أراضي مروية وخصبة

ب- نقل العشائر العربية مثل لعبيد والجبور من حياة البدو إلى الحضر

ج- تعديل الميزان الإثني لصالح العرب نتيجة المخاوف التي ذكرت أنفاً^(١٨)

قامت الحكومات ابان النظام الملكي بنقل اكثر من الف عائلة عربية إلى قضاء الحويجة منذ العام ١٩٣٦ - ١٩٥٧م^(١٩) ولقد حدثت عدة هجرات من قبل الأكراد الى

كركوك وبأعداد محدودة ولأسباب متعددة منها الإستقلالية^(٢٠) ومنها ما متعلق بحركة الشيخ محمود الحفيد* وبعد ثورة ١٤ تموز والإطاحة بالنظام الملكي ١٩٥٨ أصبح للأكراد وضع مميز اذ حصلوا على إمتيازات كثيرة نتيجة الإتفاقات والتفاهات والتقاريات مع عبد الكريم قاسم مما ساهم في توافد الألاف من الأكراد إلى كركوك وأعلنوا انها جزء من كردستان مما سبب قلق ومخاف لدى القوميات الأخرى ادت الى اضطراباب ومخاوف من قبل السكان وقد وقعت على اثرها مجزرة قام بها الأكراد ضد التركمان في الذكرى الاولى لثورة ١٤ تموز حيث تمت و بتخطيط مسبق فقد تم نهب المحلات التجارية الخاصة بالتركمان وتم إحكام الطوق حول المدينة من أجل إيقاف أي نجدة أو مد من قبل التركمان وعندما وصلت القوات العسكرية من العاصمة بغداد لإنقاذ الموقف حيث قامت تلك القوات بنزع سلاح اللواء الرابع الكردي الذي لم يحرك ساكنا لمنع تلك الاحداث الدموية في حينها و لقد خلفت هذه المجزرة أكثر ٢٥ قتيل من التركمان فضلاً عن عشرات الجرحى الذي يقدر عددهم أكثر ١٣٠ حسب التقارير الحكومية^(٢١) رفع التركمان مذكرة إحتجاجية إلى رئيس الوزراء (عبد الكريم قاسم) شرحوا فيها مظلوميتهم و فصلوا اسباب وحيثيات تلك الواقعة وقالو ان السبب الذي يكمن وراء هذه المجزرة هو إنهم لم يقفوا ويساندوا الأكراد في محاولاتهم مساعيهم الإنفصالية كما يقولون^(٢٢) لقد حدثت نتيجة هذه المجزرة ردود افعال انتقامية ضد الأكراد اذ قام التركمان بالعديد من عمليات الاغتيال ضدهم مما سبب في هجرة العديد من الموظفين الأكراد إلى وسط وجنوب العراق^(٢٣) وهذه ليست المرة الأولى التي كان يتعرض لها التركمان إلى إعتداءات فقد تعرضوا عام ١٩٢٤م إلى مجزرة بتحريض من القوات البريطانية اذ وجهت قوات من الاشوريين بالإعتداء على التركمان خوفاً من تنامي الوعي القومي في المدينة لاسيما عند التركمان فأطلق البريطانيون أيدي الاشوريين بالقتل والنهب و كذلك من اجل قتل الناشطين السياسيين مما أسفر عن مقتل ٢٠٠ شخص آنذاك^(٢٤) وفي عام ١٩٤٦م حدثت (مجزرة كاروبا) والتي سميت نسبة إلى مكان الحادث في ١٢ تموز اذ عمدت حكومة (أرشد العمري) إلى

قمع العمال الذين خرجوا بتظاهرات سلمية من أجل تحسين ظروفهم المعيشية في الشركات النفطية، فما كان من قوات الجيش إلا أن تقوم بقتلهم وإعتقالهم بأمر من من العمري^(٢٥).

إنقلب الموازين ضد الأكراد بعد الإطاحة بحكم عبد قاسم و إستلام البعثيين للسلطة لأول مرة عام ١٩٦٣م اذ قاموا منذ بداية إستلامهم الحكم بسياسية تعريبية قاسية ضد الأكراد حيث كانت إستراتيجيتهم تقوم على قطع وضم الأراضي الى كركوك وكذلك تهجير الأكراد منها وإشتدت هذه السياسة عند وصولهم إلى الحكم في المرة الثانية عام ١٩٦٨م حيث جرت مفاوضات معمقه بين نائب الرئيس العراقي في حينها المجرم (صدام حسين) والملا (مصطفى البرزاني) ولسحب البساط من تحت اقدام الكرد اقدم النظام بتقديم مقترح الحكم الذاتي في المناطق الشمالية (اربيل- دهوك- سليمانية) لكن المقترح لم يتطرق الى مدينة كركوك وابقاها خارج حسابات الكرد وتضمن المقترح الاعتراف بالحقوق القومية لهم والسماح باقامة مجالس برلمانية ومحلية ضمن حدود اقليمهم والذي سمي في حينها باقليم كردستان وبعد مدة من الزمن توترت العلاقة بين الطرفين واعلنت الحكومة المركزية في بغداد الحكم الذاتي للاكرد وكان ذلك من جانب واحد دون انتظار موافقة الاكراد وقامت بحسم قضية المناطق المتنازع عليها (كركوك -خانقين-سنجار) لصالحها واخرجتها من اي حسابات تفاوضية مع الكورد وبدا النظام البعثي يتحرك بحرية تامة بعيداً عن اي الضغوطات المحلية والدولية بعد إن وقع (إتفاقية الجزائر) مع شاه ايران وقام بالقضاء على ثورة الملا مصطفى البرزاني وبدء يتحرك بسياسة التغيير الديمغرافي حيث رحل الاف العوائل الكردية والتركمانية ومنع رجوع الكرد الذين التحقوا بثورة الملا مصطفى وسرح اخرون كانوا يعملون بالشركات النفطية وعوضهم بموظفين عرب وانشاء حزام امني عن طريق تعريب المناطق المحيطة بكركوك خاصة بعد عملية الانفال والتي راح ضحيتها اكثر من (١٨٢٠٠٠) الف غالبيتهم من الكورد وقام ايضا بالحاق مناطق كردية بكردستان حيث قام باقتطاع أقضية كردية (جمجال، كلار) من كركوك وضمها

إلى السليمانية وفق المرسوم الجمهوري (٦٨٠) وإلحاق قضاء كفري بديالى وأستمر هذا النهج طيلة فترة السبعينيات لم تشمل هذه السياسية الأكراد فقط بل شملت الأقضية والنواحي التي يتواجد فيها التركمان أيضاً ففي العام ١٩٧٦م تم إقتطاع أجزاء من طوز خورماتو وضمه إلى محافظة صلاح الدين وكذلك ضم قضاء قادركرم وفق المرسوم الجمهوري (٤١)^(٢٦) وكذلك صدر المرسوم رقم (٣٣) لعام ١٩٧٦ والذي ينص على فصل قضاء كانديناو وقراج عن قضاء مخمور وإلحاقها بقضاء الدبس ذو الغالبية العربية وألحقت منطقة الزاب التابعة إلى قضاء الحويجة في كركوك وفي الثمانينيات إلحقت مناطق عربية أخرى بكركوك^(٢٧) مما سبب في احداث تغيير ديمغرافي عمق من مشاكل هذه المحافظة

المحور الثالث : المحددات المؤثرة في مشكلة كركوك بعد العام ٢٠٠٣

بعد سقوط نظام البعث الدكتاتوري واحتلال بغداد من قبل القوات الامريكية والقوات المتحالفة معها في ٢٠٠٣/٤/٩ خضعت كركوك بيد القوات الامريكية بشكل رسمي في ٢٠٠٣/٤/١٠ لم تكن القيادة الامريكية قد تهيأت للتعامل مع وضع كركوك المختلف عن اي مدينة او محافظه اخرى في العراق فالمشاكل المتراكمة والتي بدأت بالتصاعد منذ العام ١٩٦٨ كانت كافية لان تضع الولايات المتحدة خطط وبرامج عمل مسبقة و متعددة من شأنها تفكيك هذا الكم الهائل من التعقيدات الموجودة في هذه المحافظة لكن مع الاسف لم تكن الولايات المتحدة على قدر المسؤولية^(٢٨) او ربما كان ذلك من ضمن مخططات مسبقة لاجل اضعاف العراق وجعل مدينة كركوك منطقة ضعيفة ومضعفة للنظام الجديد لاسيما انها تشكل خاصية لكل مكون وجميع المكونات تدعي انها اكثر مظلومية من غيرها وان لها الحق في السيطرة واسترداد الحقوق وعليه فان كركوك كانت ومازالت قنبلة موقوته للأسباب التي ذكرناها سابقا ,وقد قامت قوات من البيشمركة التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني بالدخول الى كركوك بعد سقوط النظام مباشرة بذريعة حصول انتفاضة ضد النظام البعثي وبطبيعة الحال وكما يبدو انه كان سيناريو معد مسبقا لتبرير دخولهم وسيطرتهم على المدنية

مما اثار حفيظة الحزب الديمقراطي الكردستاني وقام البرزاني باطلاق تصريحات منتقدا دخول قوات الاتحاد دون تنسيق مسبق وقامت قواته بالدخول لاحقا الى كركوك والانتشار وبسط النفوذ فيها لتحقيق التوازن مع قوات الاتحاد الوطني ومع دخول القوات الكردية في الايام الاولى حصلت في المدينة عمليات سلب ونهب في وقاموا بنهب سجلات النفوس واوراق الطابو المتعلقة بوجود التركمان والعرب مما اثار مخاوف تلك القوميات وقد بينت ممثليه حقوق الانسان ان ما حصل من انتهاكات في الايام الاولى من قبل قوات البيشمركة التابعة للاتحاد كانت محدودة ومن غير المعلوم هل ان ما حصل كان بعلم وبتنسيق من قياداتهم ام لا مما استدعى الى قيام القيادة الكردية بسحب تلك القوات نتيجة ضغوطات امريكية وداخلية مورست عليهم^(٢٩) ومن جملة ما قام به الاكراد عن طريق قواتهم حيث قاموا باطلاق عمليات تكريد واسعة في المدينه ففي بلدة (التون كوبري) التركمانية الذي كان عدد سكانها قبل ٢٠٠٣ لا يتجاوز العشرة الاف مواطن وبعد دخول الاكراد الى المدينة بعد ٢٠٠٣ تضاعفت اعداد هذه الناحية الى عشرات الازعاف بشكل يفوق الخيال حيث وصل عددهم الى مايقارب ٤٠٠ الف نسمة غالبيتهم من الاكراد وهذا مثال على عمليات التكريد وعملوا ايا على جلب موظفين اكراد من كردستان وقاموا بسحب ١٥٠٠ شرطي من مختلف الصنوف من اربيل الى كركوك وبدؤوا بتفكيك النظام الاداري وترتيبه لمصلحتهم^(٣٠) عمل الاكراد على طرد عرب من قرى كانت قد بنيت للوافدين من جنوب ووسط العراق ويقدر عددهم ب الف في نسمة وقاموا بعمليات ترهيب لعرب كانوا قد سكنوا ممتلكات تابعة لاکراد هجرهم النظام البائد ،وفي نفس السياق ذكر رئيس الجمهورية الراحل جلال الطالباني بوقوع مظلوميات قام بها الاكراد على بقية المكونات في حوار مع الباحث والاعلامي التركي ذو الاصول السورية (حسني محلي) حيث اكد الطالباني ان هنالك استيلاء و ظلم وقع على التركمان من قبل الكورد معتقدين منهم ان الاراضي التي اخذها من التركمان هي عائدة الى الدولة^(٣١) وفي خضم تلك الصراعات و التشابكات السياسية قام الامريكان بتشكيل اول مجلس محلي للمحافظة

حيث جعلوا الغلبة العددية فيه للاكراد وبدعم من قبلهم واستمر المجلس الى ان جرت اول عمليه انتخابية في المدينة شملت انتخاب المجالس المحلية و البرلمانية في آن واحد و كان ذلك في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥ في ظل اعتراضات وانتقادات كبيرة من قبل العرب والتركمان على الاجواء التي رافقت العملية الانتخابية والتي صبت في مصلحة الاكراد بدعم امريكي مطلق حيث دخل الحزبين الكرديين موحدين في قائمة واحدة اطلق عليها اسم (قائمة كركوك المآخية) حيث افرزت تلك الانتخابات فوز الحزبين الكرديين ب٢٦ مقعد مقابل فوز التركمان ب٨ مقاعد والعرب ٥ مقاعد وبقية الاقليات فازت بمقعد واحد^(٣٢) و كانت هذه الانتخابات الاولى المحلية التي جرت بعد سقوط النظام و لم تجر اي انتخابات محلية الا بعد مرور قرابة ١٨ عام كانون /ديسمبر من العام ٢٠٢٣ ومع العلم ان الانتخابات البرلمانية كانت تجري في موعدها وكانت كركوك تشارك فيها الا ان الانتخابات المحلية لم تجري طيلة تلك الفترة نتيجة اعتراضات القوى السياسية العربية والتركمانية، وبعد ان صدر قانون الانتخابات رقم (٣٦) في ٢٠٠٨^(٣٣) حدثت اعتراضات في مجلس النواب على ذلك القانون و شكلت لجنة لتصحيح سجل الناخبين الذي كانت تشوبه شبهات تزوير قام بها الاكراد كما ذكرنا سابقا ولكن هذه اللجنة لم تستطيع القيام بعملها نتيجة اعتراضات كردية.

المحور الرابع: كركوك بين العجز في تطبيق القانون والمتغيرات السياسية وسيناريوهات المستقبل:

اصدرت الحكومة العراقية عدد من القوانين من اجل حل مشكلة كركوك والمناطق المتنازع حيث اصدر قانون ادارة الدولة قراره المرقم (٥٨) لعام ٢٠٠٤ وهذا ملخص لما جاء فيه^(٣٤).

١- ان تقوم الحكومة بتعويض المرحلين و المنفيين عن مناطقهم واعادة توطينهم او تسليمهم عوض مناسب كأن يكون قطعة ارض قريبة من مناطق سكناهم واذا تعذر

الامر يتم تعويضهم ماليا وكذلك تعويض الاشخاص الذين حرّموا من التوظيف وعلى الحكومة ان تشجع على توفير فرص العمل والعيش الكريم لهم.

٢- اما في ما يخص موضوع تصحيح القومية فعلى الحكومة الغاء جميع القرارات التي اصدرها النظام البائد والسماح للمتضررين من هذه السياسة الحق في تقرير هويته القومية وانتمائهم العرقي بدون ضغط او اكراه.

٣- في ما يخص تلاعب النظام السابق بالحدود الادارية فتتولى الرئاسة والحكومة الانتقالية تقديم التوصيات الى الجمعية الوطنية لمعالجة التغييرات وفي حالة عدم تمكن الرئاسة من الموافقة بالاجماع على مجموعة التوصيات فعلى مجلس الرئاسة تعيين محكم محايد وفي حال تعذر الاتفاق على محكم فعلى مجلس الرئاسة الطلب من الامين العام للامم المتحدة ترشيح شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب

٤- تؤجل التسوية النهائية للاراضي المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك الى حين تنفيذ الاجراءات اعلاه واجراء احصاء سكاني عادل والى حين المصادقة على الدستور الدائم.

الغي قانون ادارة الدولة عندما صوت الشعب على دستور ٢٠٠٥ عدا الفقرة (أ) من المادة (٥٣) وكذلك المادة (٥٨) المتعلق بالمناطق المتنازع عليها حيث اقرت المادة (١٤٠) على اساس المادة (٥٨) كما هو معلوم ان الظروف التي رافقت كتابة الدستور كانت معقدة جدا حيث غيببت الكفائات المتخصصة في علم الاجتماع و القانون و السياسة اضافة الى ان المدة الزمنية التي اكما فيها فقد كتب بعجالة وهذا لا يتناسب مع ما هو متعارف عليه في كتابة الدساتير، ولا ننسى وجود الاحتلال الميريكي والضغطات التي كان يمارسونها ولا ننسى الضغط الكردي وفرض الارادة في ما يخص المادة ١٤٠ والتي بقت معلقة الى يومنا هذا كل هذا ساهم في ان يكون الحل القانوني لمشكلة كركوك صعبا جدا وعصيا عن التطبيق (المادة ١٤٠) (٣٥)

صدر ما نصه اولا: تنفيذ متطلبات المادة ٥٨ من قانون ادارة الدولة العراقية ان المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في

المادة ٥٨ تمتد الى السلطة المنتخبة بموجب الدستور ويتم ذلك وفق مراحل ومدة زمنية (التطبيع - الاحصاء - الاستفتاء) ويتم ذلك الى موعد اقضاء ٢٠٠٧/١٢/٣١ اصدر رئيس الوزراء الاسبق اياد علاوي الامر الديواني المتعلق بتطبيع الاوضاع في كركوك ونشره في جريدة الوقائع العراقية الرسمية بالعدد (٣٩٩٥) في ٢٠٠٥/٣/٣ وتقرر تشكيل لجنة عليا لتنفيذ المادة (٥٨) الا ان عمر الحكومة القصير لم يسمح بتنفيذ المادة اما في حكومة رئيس الوزراء الاسبق ابراهيم الجعفري (٢٠٠٥) تم اصدار القرار الديواني (٤٠٠٤) حيث تم تعيين رئيس و١٣ عضو لتنفيذ المادة (٥٨) لتطبيع الاوضاع في كركوك ونتيجة الاوضاع الداخلية وضعف الامن وتعقيدات المرحلة وكذلك حصلت ضغوطات سياسية على هذه اللجنة ولقصر عمر الحكومة ايضا رحل الملف الى حكومة نوري كامل المالكي والذي استلم رئاسة الوزراء عام (٢٠٠٦) بعد ان اقر الدستور وضمن المادة ١٤٠ ضمن برنامج عمل الحكومة الذي عرضه على مجلس النواب وفق المراحل الثلاث (التطبيع والاحصاء والاستفتاء) ضمن جدول زمني محدد تبده الحكومة مباشرة إثر تشكيلها في إتخاذ الخطوات اللازمة لإجراءات التطبيع بما فيها إعادة الأفضية والنواحي التابعة لكركوك في الأصل وتنتهي هذه المرحلة في ٢٠٠٧/٣/٢٩ حيث تبدأ مرحلة الإحصاء وتنتهي في ٢٠٠٧/٧/٣١ ومن ثم تبده المرحلة الأخيرة وهي الإستفتاء وتنتهي في ٢٠٠٧/١٢/٣١ وبالرغم من قيام رئيس الوزراء بعدد من الخطوات المهمة منها افتتاح مكاتب للجان المتعلقة بالمادة ١٤٠ في المناطق المتنازع عليها وتشكيله لجنة لتنفيذ هذه المادة وقد أجرى عدة تغييرات على هذه اللجنة وقد قامت باعطاء تعويضات للمتضررين إلا ان القضية بقيت معلقة بالواقع والتعقيدات السياسية التي كانت رافضة تطبيق هذه المادة (٣٦) لقد استمرت الامور على ما هو عليه ولم تطبق هذه المادة نتيجة رفض المكونات التركمانية والعربية لها فمن منظورهم ان هذه المادة كانت تصب في مصلحة الاكراد وانها مررت بحكم العلاقات الوطيدة التي كانت تجمع الكورد مع الامريكان فقد ضغطوا للاحاق هذه المادة وتضمينها في الدستور، بقيت الاوضاع السياسية في

كركوك معلقة ومضطربة ولم يتم تطبيق المادة وفق المراحل والمدد الزمنية التي حددها الدستور حيث أصبحت في حكم المنتهية عمليا ولم تجر اي انتخابات محلية لاحقة طيلة تلك الفترة وبقيت التوترات السياسية قائمة خلال الحكومات المتعاقبة وبعد دخول (داعش) الى الموصل قامت البيشمركة بانزال قواتها في كركوك بحجة حماية المدينة واستولت على مقرات و موجودات الفرقة ١٢ بعد انسحاب الفرقة منها واستولت على مقر حكومية ووسعت من نفوذها وارادت ان تفرض واقع جديد لمستقبل المدينة تمهيدا لضمها الى كردستان خصوصا ان العراق كان يعيش حالة من الوهن والضعف والتفكك في مختلف الجوانب و بعد مدة من الهيمنة الكردية على المدينة حدث تطور خطير حيث قام مجلس محافظة كركوك عام ٢٠١٧ بخرق دستوري في خطوة غير مسبوقة كاد ان يؤدي الى حرب اهلية حيث قام بعملية استفتاء للانضمام الى الاقليم ولكن المشروع اجهض بعد ان قامت حكومة بغداد وبتفويض من البرلمان بارسال قواتها العسكرية الى كركوك وتم اخراج قوات البيشمركة منها وسط ترحيب شعبي وسياسي من مختلف الاطياف السياسية والاجتماعية وتم اقالة المحافظ نجم الدين كريم واصدار امر قبض بحقه وتم تعيين نائبه راكان الجبوري بامر من رئيس الوزراء الاسبق حيدر العبادي مما سبب جدل سياسي كبير بين التركمان والاكرد حول ترشيح نائب المحافظ وعدوها خطوة اضافية يتم فيها ترسيخ المركزية الشديدة و التي تدار بها المناطق المتنازع عليها كما يدعون^(٣٧) في عام ٢٠١٩ حسمت المحكمة الاتحادية جدلا طال لسنين حول وضع المادة ١٤٠ من الناحية القانونية خصوصا بعد انقضاء المدة المحددة لها دون تنفيذ حيث اصدرت قرارا مهما يقضي بسريان المادة ١٤٠ الى حين تنفيذ كافة متطلباتها^(٣٨) بقي حال كركوك كما هو عليه في حكومتي الكاظمي وعبد المهدي ولم يحدث اي استقرار سياسي او حلول تذكر.

لقد حصلت اتفاقات بين ائتلاف ادارة الدولة وبين الاطراف الكردية عام (٢٠٢٣) على حل الامور العالقة بين الاقليم والمركز اثناء مفاوضات تشكيل حكومة السوداني

وطالب الاكراد باعادة المقرات التي استعادتها منهم الحكومة المركزية وكذلك طالبوا باعادة نشاطات الاحزاب والتشكيلات الكردية الى كركوك بعد ستة اعوام من الانقطاع منذ العام ٢٠١٧ وتم الاتفاق ايضا على اقامة الانتخابات في موعدها المحدد وتشكيل افواج طوارئ للامساك بالملف الامني في المحافظة لكن دخول المحكمة الاتحادية على خط الازمة واصدرها حكما يقضي بالتريث في اعادة المقرات التي كانت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي اليه ادى الى تعقد الازمة من جديد^(٣٩) لقد جرت الانتخابات المحلية في ديسمبر من العام ٢٠٢٣ بعد انقطاع دام اكثر من ١٨ عام حيث كانت عدد المقاعد المخصصة لمحافظة كركوك ١٦ مقعد، افرزت النتائج حصول الاكراد على ٧ مقاعد مقابل حصول العرب على ٦ مقاعد ومقعدان للتركمان ومقعد للاقليات^(٤٠) اكد قانون الانتخابات في مادته (٣٥) المتعلق بمحافظة كركوك على ضرورة تدقيق سجل الناخبين من قبل وزارت الصحة و التجارة والداخلية والتخطيط واكد القانون ايضا على ان نتائج الانتخابات يجب ان لا يترتب عليها اي اجراء قانوني او اداري يتعلق بمستقبل المحافظة وكذلك اكد على تقاسم المناصب العليا بين ابناء المحافظة وفق الية يضعها مجلس المحافظة وهذا تأكيد على المشاركة وعدم تغليب طرف على اخر^(٤١) لم يتم الاتفاق على المضي بتشكيل الحكومة المحلية في كركوك ولن ترى المحافظة ولادة حكومة محلية دون تغليب مبدء الشراكة الحقيقية على اي شئ اخر.

السيناريوهات المستقبلية هي:

أ: لن يستطيع اي طرف من اطراف المشكلة ان يفرض هيمنته على الاطراف الاخرى مما يحتم على الاطراف السياسية ان تتفق على تقاسم السلطة في مجالات الادارة والامن والاقتصاد خصوصا ان التجربة السياسية اثبتت ان التفاهات و التسويات السياسية تتفوق على اي قانون وبل حتى على الدستور نفسه^(٤٢) بالطبع هذا السيناريو الاقرب كون النتائج الانتخابية المحلية لم ترجح طرف على اخر مما يحتم عليهم التفاهم و المشاركة الحقيقية

ب: التوجه نحو اقامة اقليم كركوك المستقل والمرتبط بالمركز وهذا ما اباحه الدستور في مادته (١١٩) حيث اكد ان امكانية اقامة اقليم لكل محافظة او اكثر بناء على طلب بالاستفتاء عليه، ويقدم باحدى الطريقتين (اولا) اما بطلب من ثلث الاعضاء في كل مجلس من المجالس التي تروم تكوين الاقليم، (ثانيا) بطلب من عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم ذلك وهذا ما اكدته المادة الاولى من الدستور و المادة (١١٦) والمادة (١١٩)^(٤٣) طبعا هذا المشروع سيعطي خصوصية للمدينة والاهم من ذلك سيقضي على الحلم الانفصالي للاكراد لان كركوك بما تمتلكه من مقومات تعد عماد اقتصادي وركيزة اساسية لمشروعهم الانفصالي ودونه يذهب حلم تاسيس الدولة الكردية ادراج الرياح

ج : ان استمرار الصراعات بين العرب والاكرد والتركمان في المدينة ربما يتطور الى صراعات دموية لاسيما ان للکرد طموحات انفصالية جذورها قديمة وقد جوبهت بجملة من القرارات التي اصدرتها المحكمة الاتحادية في قضية المقرات وقرارات ايقاف تصدير النفط والغاز وبقية القرارات الاخرى كل هذه العوامل سيؤدي الى جعل كركوك تحت الادارة والاشراف الدولي في حال وصول الازمة الى منزلق الحرب الاهلية بين تلك المكونات^(٤٤).

الخاتمة

عاشت محافظة كركوك طيلة العهود السابقة في ظل وجود التنوع الاثني والقومي بسلام وطمأنينة لكن السياسات الحكومية الغير مسؤولة للانظمة السابقة القت بضلالها على هذه المكونات مما ادت الى حدوث انقسامات قومية القت بضلالها على الاوضاع السياسية في المدينة تعتبر مشكلة كركوك مشكلة معقدة جدا صعبة التفكيك ولا يمكن استيراد حلولها من خلف الحدود ويجب تغليب وحدة العراق ومصلحته على اي مصلحة اخرى لان ضعف كركوك وانقسامها سيؤدي الى ضعف العراق وانقسامه فيجب اتخاذ جملة من الاصلاحات الادارية والدستورية التي من شأنها ان تعالج ما خلفته السياسات السابقة ، تعتبر المادة ١٤٠ ملغاة بواقع الحال

خصوصا ان جميع الاطراف رافضة لتطبيقها عدا الجانب الكردي الذي يعتبر هذه المادة المفتاح الذي يمكن من خلاله ضم هذه المحافظة الى الاقليم فهم يعلمون جيدا ان الركيزة الاقتصادية لبناء دولتهم لا تتحقق بدون التحاق كركوك بكرديستان وكذلك لا ننسى ان ابقاء الوضع على ما هو عليه وتسوية المطالب العادلة والمظلوميات الموجودة في المدينة من شأنها تأزيم الاوضاع فيها فيجب ان تعالج كل المطالب باسرع وقت ممكن وان لا يتم الدفع بالمشكلة او تسويقها لان ذلك لا يخدم اي طرف من الاطراف المتصارعة وثبت بالتجربة ان لا حل سوى بالمشاركة الفعلية لجميع المكونات والاقليات في ادارة شؤون المحافظة واي خطوة لاحاق كركوك بكرديستان او اي تنازل سياسي او تسوية من اي طرف بهذا الاتجاه ستؤدي الى تقسيم العراق ونشوب حروب طاحنة بين المكونات وستفتح الباب لدول الجوار وخصوصا الاتراك للتدخل والهيمنة وبسط النفوذ خصوصا ان اطماع الاخيرة باسترجاع الموصل واعادة امجاد الامبراطورية العثمانية مازالت قائمة.

المصادر

- (١) كمال مظهر ، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير ، ط١، وزارة الثقافة في إقليم كردستان ، ص٧-٨
- (٢) سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطوي، مشكلة الاقاليم المتنازع عليها في ظل الدولة الفيدرالية كركوك إنموذجاً، مجلة رسالة الحقوق ، العدد ١ ، ٢٠١٠، ص١٢٥
- (٣) سامر مؤيد عبد اللطيف وياسر عطوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٤
- (٤) نوري الطالبناني ، منطقة كركوك ومحاولة تغيير واقعها القومي ، ط٢ ، ١٩٩٩، ص٢٩
- (٥) ليان أندرسون وغارث سانسفيلد ، أزمة كركوك السياسية الإثنية في النزاع والحلول والتوافقية ، ط١، دراسات عراقية بغداد ٢٠٠٩ ، ص٣٠
- (٦) ياسر مؤيد وياسر عطوي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٤
- (٧) بشر يوسف فرنسيس ، موسعة المدن والمواقع في العراق ، ط١، ج٢، دار أي كتب ، لندن ، ٢٠١٧، ص٦٣٢

- (٨) سامر مؤيد وياسر عطوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤
- (٩) حسام الدين إبراهيم عثمان ، موسوعة مدن العالم ، ط١ ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠١٢، ص ١٥٨
- (١٠) <https://cosit.gov.iq/ar/١٢٠٨-٢٠١٨-١٠>
- (١١) هادي حسن محسن ، الوجود العربي في كركوك دراسة في الرؤى والسياسات ، العدد ٣٤، مركز المستنصرية للدراسات العربية، ص ٥٥
- (١٢) كاوه عبد الرضا محمود ، الاعلام والتنمية الاقتصادية ، دار الرنيم للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص ١٣٥
- (١٣) سعد عبد القادر ماهر، عقول مغيبة، ط١ ، ب.ن، ٢٠٢٠، ص ٣٩
- (١٤) عبد الجبار محمود السامرائي ، كركوك مدينة الذهب الاسود، مجلة الفيصل الثقافية، العدد ١٣٤، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ١٦
- (١٥) ليام اندرسون وغاريث ستاتسفيلد، مصدر سبق ذكره، صص ٣٨-٤١
- (١٦) هادي حسن محسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٦٣
- (١٨) هنري إستارجيان ، الصراع على كركوك أفول الليبرالية العربية في نزاع السلطة والنفط، ط١، دار سائر للنشر ، عمان ، ٢٠١٨، ص ٣٥
- (١٩) ليام أندرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩
- (٢٠) هنري إستارجيان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٥
- محمود البرزنجي الملقب بالحفيد (١٨٧٨ - ١٩٥٦) وهو زعيم من اسرة (كاكة احمد البرزنجي) وهو من الاسر الدينية البارزة المتنفة في مدينة السليمانية وهو من الذين كان يداعون بالانفصال عن الاستانة وتشكيل دولة كردية مستقلة شارك في الحرب العالمية الاولى وكانت تحت امرته اكثر من الف مقاتل والحق هزيمة بالقوات الروسية في منطقة بنجوين كما شارك في تلبية نداء الجهاد الذي دعت اليه الدولة العثمانية في معركة الشعب الى جانب العرب بقيادة علماء الدين في النجف وكربلاء قادة سلسلة من الثورات ضد البريطانيين ،انظر صلاح الخرسان ،التيارات السياسية في كردستان العراق ط٢ ، دار الرواق للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٢٤، ص ١٨ - ١٩

(٢١) ارشد الهرمزي ، التركمان والوطن العراقي ، ط٣، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٥، ص٧٥

(٢٢) المصدر نفسه ، ص٧٩

(٢٣) ليام اندرسون، مصدر سبق ذكره ص٦١-٦٢

(٢٤) عمر وهيب ، مشكلة كركوك نموذج لقضية المناطق المتنازع عليها ، رسالة ماجستير غير

منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ص٤٧-٤٨

(٢٥) ليام أندرسون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨

(٢٦) ليام اندرسون، مصدر سبق ، ص ص ٥٢-٥٣ ينظر ايضاً سامر مؤيد وياسر عطويي مصدر

سبق ذكره ص١٢٥ . ١٢٦

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ص٥٦-٥٧

(٢٨) العراق توقع تفجير العنف الطائفي في كركوك

https://www.hrw.org/legacy/arabic/docs/٢٠٠٣/٠٣/٢٨/iraqi١٠٦٩٤_txt.htm

(٢٩) ليام اندرسون و غاريث ستانسفيلد مصدر سبق ذكره ص١٥٢.١٤٩

(٣٠) فهرس العدد ١٣ سلوان البياتي، مجلة ميزو بوتاميا العدد نبذة عن مجلس محافظة

كركوك www.mesopot.com

(٣١) مجلة ميزوبوتاميا العدد ١١ ، حوار مع ايدن اقصو حول تكريد كركوك ص١٥٦ ، ،

(٣٢) فهرس العدد ١٣ سلوان البياتي، مجلة ميزو بوتاميا العدد نبذة عن مجلس محافظة كركوك.

www.mesopot.com

(٣٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٠٩١ ، ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٨ ص١ www.moj.gov.iq

(٣٤) جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٣٨١ ، ٣١/١٢/٢٠٠٣ ، ص٩٦ www.moj.gov.iq

(٣٥) دستور جمهورية العراق ، ٢٠٠٥

(٣٦) المادة ١٤٠ من علاوي الى الكاظمي

<https://gov.krd/dmi-ar/activities/news-and-press-releases/٢٠٢٣/march>

- (٣٧) ترحيب عراقي باستعادة السيطرة على كركوك وبقية المناطق المتنازع عليها [/https://aawsat.com/home/article/12246-1](https://aawsat.com/home/article/12246-1) انظر ايضاً www.dw.com لغز انهيار الفرقة ١٢ ودخول البيشمركة الى كركوك
- (٣٨) المحكمة الاتحادية تقضي بسريان المادة ١٤٠ من الدستور جريدة الصباح <https://alsabaah.iq/12246-1.html>
- (٣٩) الاتفاق السياسي للقوى العراقية بمواجهة اختبار صعب البداية من كركوك [/https://www.bayancenter.org](https://www.bayancenter.org)
- (٤٠) المفوضية تعلن النتائج الاولى لانتخاب مجلي محافظة كركوك www.kurdistan24.net
- (٤١) بث اعداد جريدة الوقائع العراقية لسنة ٢٠٠٨ وزارة العدل- جمهورية العراق العدد ٤٠٩١ www.moj.gov.iq
- (٤٢) كركوك آفاق الازمة وسبل المستقبل www.orsam.org
- (٤٣) اطارق عبد الحافظ الزبيدي ، فكرة مشروع اقليم كركوك بين الرفض والقبول ، ط١ ار قنديل للطباعة والنشر ، بغداد، ٢٠١٧ ص ٢٨- ٢٩
- (٤٤) مجموعة مؤلفين، العراق وتركيا دراسة تحليلية في ضوء الملفات العالقة ، ط١، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ، ٢٠٢٢، ص ٤٩-٥٠